بدعم من تزايد الإنفاق على مشاريع البنية التحتية

«الوطني»: توقعات بنمو الناتج المحلي بالبحرين 3 في المئة السنة المالية القادمة

- ارتفاع معدل التضخم إلى 3.5 % في 2019 على خلفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 %
- تقليص عجز الموازنة تدريجيا إلى 4.6 % بنهاية 2020
- النمو الائتماني قد يواصل انتعاشه بدعم من تزايد أنشطة قطاع البناء والتشييد

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أنه من المتوقع أن يواصل القطاع غير النفطي دعم نمو الاقتصاد البحريني على خلفية تزايد معدلات الانفاق على مشاريع البنية التحتية والتي سيتم تمويل بعضها من خلال حزمة الدعم المالي الخليجي، التي تم الاعلان عنها مؤخرا بقيمة تصل إلى 10 مليارات دولار في هيئة قروض وودائع ومنح. وقد تساهم تلك المبالغ التي سيتم صرفها على عدة دفعات خلال السنوات الخمس المقبلة في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل مشروع توسعة مطار البحرين الدولي لزيادة طاقته الاستيعابية من المسافرين، بهدف دعم قطاع السياحة، والذي تصل تكلفته الاجمالية إلى مليار دولار. هذا إلى جانب مشروع تطوير شركة نفط البحرين وتوسعة خطوط إنتاج شركة المنيوم البحرين (ألبا). ومن المقرر أن تؤتي تلك المشاريع ثمارها من خلال تحقيق عائدات مالية جيدة وتوفير فرص عمل بما يعوض بعضا من الأثر السلبي المتعكس على الطلب المحلي جراء تنفيذ تدابير التقشف المالي.

وقد تصاعدت المخاوف خلال الفترة الماضية بشأن ارتفاع مستويات الدين وقدرة المملكة على الوفاء بالتزاماتها المالية منذ يونيو الماضي وسط تزايد عمليات بيع مكثفة للسندات الحكومية وارتفاع علاوة المخاطرة وزيادة الضغط على الدينار البحريني في أسواق العملات الأجنبية. وفي الوقت الذي كانت البحرين تواجه إمكانية عدم الحصول على التمويل اللازم، نظرا للارتفاع الشديد في تكاليف الإقراض، أعلنت السعودية والكويت والإمارات تقديم حزمة دعم مالي متكاملة للمملكة، الأمر الذي ساهم في تهدئة أوضاع الأسواق المتوترة.

وفي إطار خططها الساعية لتوسعة أعمال قطاع النفط، افتتحت البحرين والسعودية خط أنابيب بحري جديد يربط بين البلدين لنقل 350 الف برميل يوميا، ويحل الخط الجديد محل الخط القديم المتهالك البالغ سعته 230 الف برميل يوميا لتوصيل الخام المستورد إلى مصفاة سترة بالمملكة، بطاقة معالجة تصل إلى 267 الف برميل يوميا. كما يتم العمل أيضا على توسعة الطاقة الإنتاجية للمصفاة لتصل إلى 400 الف برميل يوميا بحلول العام 2022.

ومن المقرر أيضاً أن تستفيد أنشطة القطاع النفطي من قيام البحرين في العام 2018 بإنشاء صندوق للطاقة بقيمة مليار دولار من مستثمرين محليين ودوليين. وسوف يوجه الصندوق استثماراته نحو قطاعي النفط والغاز في المملكة، والتي تشمل الحقول المكتشفة حديثا. وسوف يترتب على ذلك تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي نموا بنسبة 1.4% و 1.6% في عامي 2019 و2020 على التوالي، على أن يتراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3% تقريبا في السنة المالية 2019/2020. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يستفيد قطاع الخدمات المالية، ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية بعد النفط، من المبادرات والإصلاحات الحكومية خاصة في مجال ابتكارات التكنولوجيا المالية، كما تعد تكلفة ممارسة الأعمال في هذا القطاع منخفضة نسبيا وفقا للمعايير الإقليمية، حيث تقل بنسبة 40% مقارنة بدبي. لذا تتبوأ المملكة مكانة تنافسية جيدة في هذا المجال. ومن المتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي للقطاع غير النفطي 3.4% على أساس سنوي في العامين المقبلين.

ضريبة القيمة المضافة

ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم لمؤشر أسعار المستهلك من 2.5% في العام 2018 إلى 3.5% في العام 2019، الأمر الذي يعزى إلى استحداث ضريبة القيمة المضافة العام المقبل، إلا أنه من المتوقع أن تتراجع معدلات التضخم فيما بعد لتصل إلى 2.0% في العام 2020 مع تلاشي تأثير استحداث ضريبة القيمة المضافة، كما يتوقع أن يظل التضخم في أسعار المواد الغذائية وتكاليف السكن معتدلا.

تراجع تدريجي في عجز الموازنة على خلفية الحفاظ المالي وارتفاع الإيرادات غير النفطية

وتشير التقديرات إلى أن عجز الميزانية سيتقلص تدريجيا تماشيا مع «برنامج التوازن المالي» الذي تبنته البحرين، وهو عبارة عن سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى خفض العجز المالي بحلول العام 2022 من التقديرات الحالية البالغة 8% من الناتج المحلي الإجمالي حتى الوصول إلى ميزانية بلا عجز وتخفيض مستوى الدين العام من نسبته الحالية في حدود 90% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 82% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال برنامج التوازن المالي، تعتزم البحرين توفير حوالي 800 مليون دينار بحريني (2.1 مليار دولار) على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال ستة مبادرات تتمثل فيما يلي: (1) تقليص المصروفات التشغيلية الحكومية، (2) طرح برنامج التقاعد الاختياري لموظفي الحكومة، (3) زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها بحلول العام 2022 عن طريق تعديل التعريفات، (4) تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر للمواطنين ذوي الدخل المنخفض إلى المتوسط، (5) تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، (6) تسهيل الإجراءات الحكومية وتعزيز المساءلة داخل الدوائر الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية.

وقد تم إطلاق البرنامج فور إعلان دول مجلس التعاون الخليجي عن تقديم حزمة الدعم المالي للبحرين، لذا يبدو أن تقديم المساعدات المالية يتوقف على اتخاذ المملكة لمعايير تقشفية، الأمر الذي من شأنه تسريع إجراءات بعض الإصلاحات المالية والاقتصادية المتأخرة والتي سبق اقتراحها كجزء من رؤية المملكة الاقتصادية 2030. وفي واقع الأمر، أقرت الجهات التشريعية مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وتعديل قانون التقاعد بعد أيام معدودة من الإعلان عن حزمة الدعم وإطلاق برنامج التوازن المالي.

وقد مهد إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% الطريق لفرض الضرائب للمرة الأولى ابتداءً من العام 2019، في حين أن إقرار تعديلات قانون التقاعد من شأنه المساهمة في تقليص مخافات التقاعد المقدمة للوزراء وأعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية.

ويستهدف برنامج التوازن المالي زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة تتراوح مابين 2-2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما من خلال طرح ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%. إلا أنه على الرغم من ذلك، من غير المتوقع أن تحقق ضريبة القيمة المضافة أكثر من 188.5 مليون دينار بحريني (500 مليون دولار) أو حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي، لذا ستحتاج الحكومة إلى تأمين مصادر بديلة للدخل غير النفطي. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المقرر أن يتقلص عجز الموازنة إلى نسبة 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 وإلى نسبة 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020.

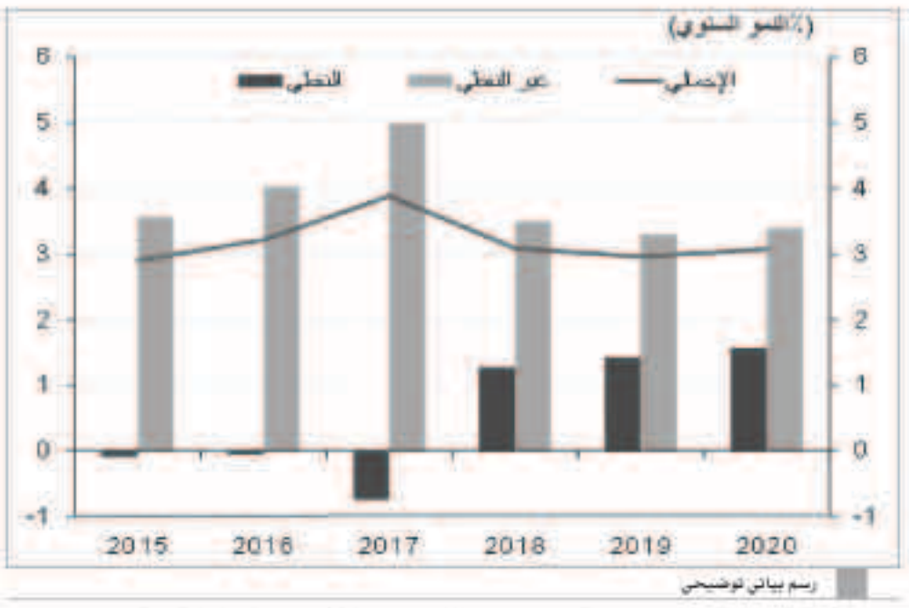

رسم بياني توضيحي

انتعاش القطاع الخاص

شهد انتعاش قطاع الأعمال نموا قويا بمعدل 12.3% على أساس سنوي منذ بداية العام الحالي حتى أكتوبر، متخطيا بذلك معدل النمو السنوي البالغ 4.1% الذي تم تسجيله في العام 2017. ويعزى هذا الزخم بشكل أساسي إلى زيادة نشاط الإقراض لقطاعي البناء والتصنيع. وبلغ إجمالي النمو الائتماني للقطاع الخاص، والذي يشمل القروض الشخصية، أعلى مستوياته منذ أكثر من ست سنوات، وصولا إلى 10.8% في أكتوبر.

كما سجلت ودائع القطاع الخاص نموا أقل من نمو معدلات الائتمان. ففي أعقاب بلوغه أدنى المستويات في شهر أغسطس، بلغ معدل النمو 1.5% على أساس سنوي في أكتوبر. وقد أدى ضعف نمو الودائع في تراجع نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) في العام 2018، كما اتخذ عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) اتجاها تراجعيا.

الاحتياطيات الأجنبية

يواصل ارتفاع كل من مستويات العجز المالي والحساب الجاري الخارجي في الضغط على احتياطيات العملة الأجنبية، حيث يقدر عجز الحساب الجاري حاليا بحوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2018. ومن المتوقع أن يستمر العجز في العام 2019 قبل أن يتم تسجيل فائض هامشي في العام 2020، على خلفية تحسن طفيف للنشاط غير النفطي. وعلى صعيد آخر، انخفضت احتياطيات المملكة من 1.5 مليار دولار في سبتمبر إلى 1.4 مليار دولار في أكتوبر (تعادل 1.2 شهر من الواردات). ومن المقرر أن تستلم البحرين ما يصل إلى مليار دولار من حزمة الدعم المالي من دول مجلس التعاون الخليجي البالغة 10 مليارات دولار بنهاية العام الحالي، والتي من شأنها أن تساعد في إنعاش الاحتياطات النقدية وتخفيف الأعباء المالية بعض الشيء. وتغطي القيمة الإجمالية لحزمة الدعم المالي التي تصل إلى 10 مليارات دولار معظم الديون الخارجية للمملكة مستحقة الدفع في الفترة ما بين الربع الرابع من العام 2018 حتى العام 2022 والتي تقدر بحوالي 12 مليار دولار. إلا أنه من المرجح أن تواصل الحكومة اللجوء إلى أسواق السندات المحلية والدولية لمساعدتها في سد العجز. وعلى الرغم من قيام وكالات التصنيف الرئيسية بالإجماع على أن التصنيف الائتماني السيادي للمملكة يصل إلى ما دون درجة الاستثمار وفقا لستاندرد اند بورز (B+) ووكالة موديز (B2) وفيتش (BB-)، فقد تحسنت إمكانية الحصول على تمويل أقل تكلفة في الأشهر التي أعقبت الإعلان عن حزمة الدعم الخليجية، مع اكتساب المستثمرين ثقة أكبر فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية للاقتصاد البحريني. وبالفعل، قامت وكالة موديز مؤخرا بتحديث توقعاتها اتجاه البحرين من نظرة سلبية إلى مستقرة على خلفية حزمة الدعم المالي.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت تكاليف الاقتراض آخذة في الارتفاع مع اتباع الحكومة للسياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي. حيث قامت البحرين برفع أسعار الفائدة الرئيسية بواقع 25 نقطة أساس إلى 2.75% في ديسمبر. كما ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك على إثر ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام الماضي. واعتبارًا من منتصف ديسمبر، ارتفع سعر الفائدة لفترة 3 أشهر بواقع 105 نقطة أساس منذ بداية العام وحتى الآن.

مستقبل البحرين الاقتصادي

في حين تعد الإصلاحات المقترحة ضمن برنامج التوازن المالي وبصفة أشمل ضمن رؤية البحرين الاقتصادية للعام 2030 طموحة وحساسة من الناحية الاجتماعية والسياسية، إلا أن المؤشرات ترجح التزام السلطات بالمضي قدمًا نحو تطبيق الإصلاحات المعلنة. ومع ربط استلام دفعات حزمة الدعم المالي الخليجية بالإصلاحات المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي للمملكة، تقل احتمالية التراجع عن جهود الإصلاح. حيث سيساهم إحداث تقدم ملموس في إنجاز تلك الإصلاحات في إرسال إشارات إيجابية إلى المستثمرين. إلا أنه على الرغم من ذلك، يجب أن تتم تنفيذ الإصلاحات بوتيرة معتدلة وعناية فائقة، حتى لا تؤثر سلباً على الطلب المحلي.

«جينيتك» تكشف عن أجهزة جديدة لتبسيط عمليات التحليل الخاصة ببث الفيديو

أعلنت جينيتك، الشركة التقنية الرائدة عالميا في مجال الحلول الأمنية الموحدة والسلامة العامة والعمليات القائمة على استقصاء البيانات، عن طرح أجهزة جديدة لتحليل البيانات ضمن حزمة منتجاتها Streamvault، والتي صممت بهدف تحليل قنوات بث عدد كاميرات أكثر للوحدة بخلاف أجهزة المراقبة الأمنية التقليدية، كما زودت الأجهزة الجديدة بشكل مسبق بوحدات المركز الأمني Genetec Security Center ووحدات عمليات التحليل الموحدة، مما يساهم في الحد من التكلفة والزمن اللازم لنشر تحليلات الفيديو ضمن الأنظمة الجديدة والقائمة. تتوفر أجهزة التحليل Streamvault الجديدة حاليا وبشكل مباشر عن طريق شبكة قنوات التوزيع والشركاء المعتمدين من قبل شركة جينيتك، وتتوفر بإصدارين، الأول (SVA-100) وهو عبارة عن وحدة مدمجة ومثالية لعملاء التجزئة والخدمات المصرفية الراغبين بإخفاء هوية صاحب العمل أو العملاء ضمن بيئات الخدمة، والثاني يحمل الاسم (SVA-1000E) وهو عبارة عن وحدة يمكن تركيبها على رفوف مصممة بشكل خاص للعملاء الذين يمتلكون عددا كبيرا من الكاميرات، والذين يسعون لأتمتة عمليات الكشف التلقائي عن التهديدات المحتملة، أو مراقبة الأماكن العامة الواسعة في ظل احترام سياسات الخصوصية الفردية. ولحماية خصوصية الأشخاص ضمن الأماكن العامة، فقد تم تجهيز كلا الإصدارين وبشكل مسبق بتقنية حماية الخصوصية KiwiVision Privacy Protector"، وهي عبارة عن وحدة تعمل على إخفاء هوية الشخص الذي يظهر في الفيديو ضمن الزمن اللحظي، فهي تعمل وفق آلية تقسيم صورة الأشخاص إلى نقاط بيكسل بشكل ديناميكي ضمن مجال عرض الكاميرا. كما تتيح هذه التقنية للمشغل القدرة على مراقبة الأحداث، وهو أمر مستحيل التحقيق عند استخدام آلية الإخفاء بالوضع الساكن (غير المتحرك). بالإضافة إلى ذلك، تم تزويد الأجهزة الجديدة أيضا بتقنية لكشف عمليات التسلل KiwiVision Intrusion Detector"، التي تقوم بكشف حركة الأشخاص والأشياء ضمن المناطق الحساسة والهامة، ما يحد من الاعتماد على عمليات المراقبة ويساعد المشغلين على كشف التهديدات بشكل أسرع. وضمن هذا السياق، فإن العمل على تخصيص سيرفر (خادم) لعمليات تحليل الفيديو أصبح مهمة شاقة ومعقدة، فمعدل النشاط أو الأحداث التي تجري ضمن المشهد، إلى جانب طبيعة تكوينه والإضاءة المتاحة فيه، تؤثر وبشكل مباشر على عدد عمليات البث التي بالإمكان تحليلها من قبل الجهاز أو السيرفر. وسابقا، كان يتوجب على شركات تركيب الأنظمة تصميم السيرفرات بأنفسها ومن ثم اختبار أداءها. وتحمل أية مخاطر مرتبطة بعدم الوصول إلى الحل المنشود. لذا، تقوم أجهزة التحليل Streamvault من جينيتك بإزالة الحالات المشكوك بها التي ترافق عمليات تطبيق تحليلات الفيديو ضمن الأنظمة الجديدة أو القائمة، فضلا عن الحد من كلفة بث كل فيديو يتم تحليلها، وذلك من خلال تحسين أداء مكونات الأجهزة. من جهة أخرى، تم تصميم الإصدارين SVA-100 وSVA-1000E كي يتمكنا من معالجة المزيد من قنوات البث التي تعجز سيرفرات الفيديو الاعتيادية معالجتها، حتى في ظل وجود وظائف إضافية للتحليل. وفي خضم هذا السيناريو الأخير، لا يتم تبسيط عمليات السيرفر من أجل معالجة التحليلات، بل من أجل أرشفة ملفات الفيديو. كما أنه بالإمكان نشر أجهزة التحليل الجديدة جنبا إلى جنب مع السيرفرات القائمة حاليا، ما يضمن عدم المساومة على عمليات مراقبة الفيديو أو الأرشفة عند ارتفاع معدل نشاط عمليات التحليل. وبمجرد تحليلها، فإنه يتم توجيه بيانات الفيديو وعمليات التحليل نحو الأجهزة الأخرى ضمن حزمة منتجات Streamvault.

وبهذه المناسبة قال ديفيد غري، مدير منتجات Streamvault لدى شركة جينيتك: «لا تستطيع السيرفرات التقليدية التكيف مع متطلبات عمليات تحليل الفيديو، وعندما يتم تنصيب الإضافات الخاصة بعمليات التحليل، فإنها تكون محدودة بعدد قنوات البث التي بالإمكان تحليلها، فضلاً عن أنها تتطلب تخصيصاً وتهيئة عالية الدقة والتركيز قبل تطبيقها، ما يؤدي إلى تكبد تكاليف عالية لإعداد التجهيزات. لذا، تم تصميم أجهزة التحليل Streamvault الجديدة لدعم هذه المهام، ما يتيح لكل جهاز القدرة على التركيز على أداء المهام الأكثر ملاءمة له، الأمر الذي يمكننا من تقديم حل أكثر اقتصادية وشمولية، إلى جانب خفض إجمالي عدد الأجهزة اللازمة إتمام المشروع».

بالتعاون مع فريق الأيادي الخضراء البيئي

البنك التجاري ينظم حملة تنظيف الشواطئ

لقطة جماعية من الحملة

إدراكاً من البنك التجاري بأهمية تفعيل مساهماته الرامية إلى الحفاظ على البيئة ورفع الوعي بأهميتها كإحدى محاور التنمية الشاملة المستدامة المنشودة، نظم البنك التجاري حملة تنظيف الشواطئ بالتعاون مع فريق الأيادي الخضراء البيئي والتي تهدف الى تنظيف الشواطئ من المخلفات والنفايات وحمايتها من السلوكيات الجائرة وإعادة الحيوية إلى حياتها الفطرية بما يوفر الحماية للانسان والكائنات الحية الأخرى.

و يعتبر فريق الأيادي الخضراء فريق تطوعي لديه رؤية واضحه نحو مناطق صديقة للبيئة و مستدامة ورسالته نشر ثقافة التطوع المحترف في المجال البيئي ومجالات العمل التطوعي الأخرى، حيث ينضم إليه أكثر من 80 عضوا من مختلف الأعمار والجنسيات.

وفي تعليقها على الحملة صرحت نائب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي – أماني الورع قائلة «يأتي تنظيم هذه الحملة لتنظيف الشواطئ مع فريق الأيادي الخضراء البيئي إيماناً من التجاري بأهمية حماية الشواطئ والحفاظ على البيئة البحرية ودعما لحماية الحيوان وبيئته الرامية لحماية الواجهة البحرية في الكويت». وتابعت أماني الورعة مبينة أن البنك التجاري يسعى دوما إلى دعم مثل هذه الحملات التي تهدف إلى نشر الوعي البيئي وسبل المحافظة على حماية البيئة وذلك كله في إطار رسالته الرامية إلى تعميق مفهوم المسئولية الاجتماعية بين أطياف وأفراد المجتمع كافة.

واختتمت أماني الورع حديثها مؤكدة أن تنظيم ومشاركة البنك في هذه الحملات يرمي إلى إيصال رسالة للمجتمع بأهمية المحافظة على بيئة نظيفة وشواطئ خالية من المخلفات بكل أنواعها نظرا لأهمية تلك البيئة للإنسان والكائنات التي تعمل على حفظ التوازن البيولوجي، إضافة إلى غرس وتعزيز النظافة البيئية لدى جميع فئات المجتمع والتوعية بالآثار السلبية الناتجة عن عدم المحافظة على البيئة.

وشارك فريق الأولى للوقود في الحملة ورفعوا خلالها كميات كبيرة من النفايات من شاطئ ابراج الكويت وذلك في يوم الجمعة 21 ديسمبر 2018. حيث شارك في هذه المبادرة منظمة سالبه ساي العالمية الهندية والهيئة العامة للبيئة.

وحول هذا الإطار، صرح م. عادل العوضي الرئيس التنفيذي للشركة الأولى للوقود: «ان الأولى للوقود لا تألو جهدا في بذل الجهود للمحافظة على البيئة والتي تعتبر من أولويات الشركة ولفت إلى أهمية التكاتف مع الهيئة العامة للبيئة للحفاظ على بيئة الكويت».

ختاما، قام رئيس منظمة سالبه ساي العالمية الهندية بتكريم ممثل الأولى للوقود عبدالعزيز الرئيس الذي عبر عن عميق شكره للذين تفانوا في تنظيف شاطئ الأبراج حيث فضلوا العمل في يوم راحتهم تعبيرا عن مدى حبهم لدولة الكويت.

تجدر الإشارة الى أن شركة أولى مستمرة في دعمها البيئي عبر رعاية العديد من الفعاليات التي تخدم هذه الغاية وتساهم في التعزيز من الوعي البيئي في ربوع المجتمع الكويتي، وتشمل جهودها أيضا تطبيق معايير البيئة والسلامة في كافة محطاتها المنتشرة في كافة أرجاء الكويت.

بنك برقان يعلن أسماء الفائزين بسحب حساب يومي

أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي، وقد فاز كل واحد منهم بجائزة 5.000 د.ك

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

- حمد نعمه صاحي جيدع
- محمد امان الله ابو الهاشم
- جاسم حاجيه عبدالله اشكناني
- ابراهيم عبدالله طراد
- عبدالحميد علي محمد القبندي

بالإضافة للسحب اليومي، بنك برقان يوفر سحب ربع سنوي لحساب «يومي» للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125.000 دينار كويتي. وللتأهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء أن لا يقل رصيدهم عن500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب و كما أن كل10 د.ك تمثل فرصة واحده لدخول السحب. وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار كويتي وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهل للدخول في كل من السحوبات اليومية والربع سنوية.